فانه يكره عند محمد خلافا لابي يوسف واما اذا باعها بجنسها فلا كما يبطل الحول الاول ويستانف
الحول على الثانية عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يبطل الحول الاول ولو باعها بعد الحول
بجنسها اوبخلافه كان زكاته دينا عليه ولا يتحول زكاتها الى بدلها حتى انها لا يسقط بهلاك
البدل وقال زفر اذا باعها بجنسها يتحول زكاتها الى بدلها من حيث بقي ببقائها ويفوت بفوت
واموال التجارة اذا استبدلها قبل حولان الحول فان الحول لا يبطل سواء استبدلها بجنسه
اوبغيره لان الحول في اموال التجارة كان منعقدا على القيمة والقيمة باقية بخلاف السوائم
فان الحول انعقد فيها على العين والعين قد هلكت فاذا ابلغت خمسا وعشرين ففيها بنت
مخاض وهي التي لها سنة وطعنت في الثانية سميت بذلك لان امها ماخض بغيرها في العادة
اي حامل بغيرها فان لم يكن بنت مخاض فالقيمة في ظاهر الرواية ولا يجوز هنا الاناث
خاصة ولا يجوز الذكر الا على وجه القيمة وعن ابي يوسف ان لم يوجد ابن مخاض فابن لبون ذكر
واما صفة الواجب في البقر فالذكور والاناث سواء بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم في كل
ثلاثين من البقر تبيع او تبيعة وفي الغنم يجوز ايضا الذكر والانثى وقال الشافعي لا يجوز فيه
الذكر الا اذا كانت كلها ذكورا وماؤن خمس وعشرين من الابل الواجب فيه الغنم فان اخرج
بعيرا في ذلك جاز لان الاصل في صدقة الحيوان انه يخرج من جنسه وانما عدل هنا الى الغنم
رفقا بصاحب المال فاذا اختار الاصل قبل منه روى ان ابي بن كعب قال يعني رسول الله
صلى الله عليه وسلم مصدقا فمررت برجل فلما جمع ماله لم اجد عليه الا بنت مخاض فقلت له
ادي بنت مخاض فانها صدقتك فقال ذلك مما لا لبن فيه ولا يظهر وما كنت لاقرض الله تعالى
مالا لبن فيه ولا ظهر ولكن هذه ناقة سمينة فخذها فقلت له اني لا آخذ ما لم اومر به وهذه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان احببت ان تعرض عليه ما عرضت علي فافعل فان
قبله منك اخذته فخرج معي حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك
فقال صلى الله عليه وسلم ذلك الذي عليك فان تطوعت بخير آجرك الله عليه وقبلناه منك فاها هي

فخذها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها ودعى له بالبركة فاذا ابلغت ستا وثلاثين ففيها
بنت لبون وهي مالها سنتان وطعنت في الثالثة سميت بذلك لان امها ذات لبن بولادة
غيرها في العادة فاذا ابلغت ستا واربعين ففيها حقة الى ستين وهي مالها ثلاث سنين و
طعنت في الرابعة سميت بذلك لانه حق لها ان يركب ويحمل عليها فاذا كانت احدى وستين
ففيها جذعة الى خمس وسبعين وهي مالها اربع سنين وطعنت في الخامسة والاشتقاق لاسمها
وهي اعلا سن يجب في الزكاة فاذا ابلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا ابلغت
احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين ولا خلاف في هذه الجملة واختلف فيما بعد
المائة والعشرين فقال اصحابنا يستانف الفريضة بعدها ففي خمس شاة وفي العشر شاتان
وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه فاذا ابلغت مائة وخمسا واربعين ففيها حقتان
وبنت مخاض الى مائة وخمسين فيجب فيها ثلاث حقاق ثم يستانف ايضا ففي الخمس شاة وفي العشر
شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست
وثلاثين بنت لبون الى خمس واربعين فاذا ابلغت ستا واربعين ففيها اربع حقاق الى ماتين
وخمس بنات لبون ثم يستانف الفريضة ابدا كما استانف في الخمس التي بعد المائة والخمسين
وفي كل اربعين بنت لبون فاذا ابلغت مائة وستا وسبعين ففيها اربع حقاق الى مائتين
والنخبة العراب سواء في وجوب الزكاة واعتبار الربوا وجواز الاضحية اما لو حلف لا ياكل
لحم النخبة لم يحنث باكل لحم العراب لان الايمان محمولة على العرف والعادة وليس في سواء
الوقف زكاة وكذا الخيل المسبلة وليس في الابل والبقر والغنم العوامل زكاة لانها ليست
بسائمة وكذا مقطوعة القوائم واذا كان للرجل سوائم فجاء المصدق ليخذ الزكاة فقال البعض
الى مصدق غيري لا يكفي هنا كما لو كان مصدق غيره معه سواء في البراءة او لا في ظاهر الرواية وروي انه لا يصدق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)